اقله ضروريًا لوجودها فاذا نقص هذا الشرط لزم ان يعتبر منع بركة الوكيل باطلا
اما ان منح بركة الوكيل الزوجة ممن كان مرتسما على خدمة تلك الخورنية
ولم يترك بعد في وظيفته من اعلى البرشية فهي صحيحة لا تلزم اعادتها
لان العروسين واحدهما من ابناء تلك الخورنية التي ارتسم عليها وهو حقا من
أصحاب الولاية الاصلية الكنسية على اهل تلك الخورنية وحقا هو بدل عن
خدمتها

سؤال

هل يقتضي صحة بركة الوكيل الزوجة ان يكون الكاهن حينما منحها حاصلا على كل
ولاية كنسية صحيحة على العروسين كليهما او على احدهما ام يصح ويجوز منحها
من اي كاهن كان بدون استثناء.

الجواب

ان الكاهن مانح بركة الوكيل الزوج يجب ان يكون من اصحاب الولاية الكنسية
الاصلية على العروسين او اقلّه على احدهما وان يكون مأذونا له خطا او بالفعل

بينا من اسقف الابرشية او من نائبه او من ضروري الكنيسة الذي هو من اصحاب الولاية
الكنسية الاصلية دون الكاهن الرهبان الممنوع لهم القيام بخدمة الرسالة
الذي بقوة التعريف الممنوع لهم من اسقف الابرشية يستطيعون بصحة وجواز
ان يعطوا بركة الوكيل الزوج دون اذن آخر حينية بمنزلة من عليه منه ولكنهم لا
يقدرون انه يعطوا ذلك الى غيرهم من الكهنة غير المتعرف فيه منه ان لم يكونوا
مأذونا لهم من اسقف حريجا بهذه الاستطاعة ايضا. وهذه القضية محدودة
في الرأس الاول من الجلسة ٢٤ في المجمع المسكوني الذي نشبني المقدس بهذه الالفاظ
وهي: ان الذين يتجاسرون على الاشتراك بالزيجة من غير حاضر ضروري او كاهن
آخر مفوض قبله او من قبل الاسقف مع حضور شاهدين او ثلاثة فالسينودس
المقدس يعيدهم غير قابلين ان يشتركوا بهذه الزيجة ويحكم على هذه الزيجة
بانها باطلة غير صحيحة. فاذا بركة الوكيل الزيجة الممنوحة من كاهن ليس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)